الغموض يكتنف مستقبل شركة الطيران القطرية

الأزمات ترغم الخطوط القطرية على الهروب إلى المجهول

الدوحة تكافح لتخفيف آثار إغلاق أجواء دول المقاطعة

دفعت الأزمات المالية، التي تمر بها الخطوط القطرية بسبب المقاطعة الخليجية إلى الدخول في مغامرات غير محسوبة العواقب من خلال زيادة حصتها في شركات طيران عالمية، حيث كان آخرها رفع حيازتها في الشركة المالكة للخطوط البريطانية.

لندن - تكشف تحركات الخطوط الجوية القطرية للاستحواذ على حصص إضافية في كيانات طيران كبرى عالمية مسلسل الإخفاقات للشركة المملوكة للدوحة للالتفاف على المقاطعة العربية.

وفي أحدث خطوة للشركة القطرية إعلانها، الأربعاء، شراء حصة قيمتها 600 مليون دولار في آي.أي.جي المالكة للخطوط البريطانية لرفع حيازتها إلى 25.1 في المئة لتعزز استراتيجيتها الرامية إلى تكوين محفظة عالمية من الاستثمارات في شركات الطيران.

وفي دعم للمجموعة الإنجليزية الإسبانية قبل أسابيع من تنحي مؤسسها ويلي والش، قالت قطر إن زيادة حصتها دليل على دعمها للشركة واستراتيجيتها.

وكانت حصة قطر السابقة تبلغ 21.4 في المئة في آي.إي.جي التي تمتلك أيضا شركتي الطيران الإسبانيتين إيبيريا وفولينج وإير لينجوس الإيرلندية. وارتفع سهم آي.أي.جي 52 في المئة في الأشهر الستة الماضية.

وجرى تداول أسهم آي.أي.جي مرتفعة 1.4 في المئة عند 641 بنسا في التعاملات المبكرة الأربعاء، ما يمنح المجموعة قيمة سوقية قدرها 12.75 مليار جنيه إسترليني (16.6 مليار دولار).

ويؤكد محللون في قطاع النقل الجوي أن الخطوة ربما تعقد من مهمة إنقاذ شركة الطيران القطرية، التي تكافح بحثا عن منافذ جديدة تساعدها في تعويض خسائرها الكبيرة.

وتأسست آي.أي.جي بفضل اندماج الناقلتين المحليتين لبريطانيا وإسبانيا في 2011 وأشرف على ذلك والش الذي يتقاعد الشهر المقبل.

ويخلف والش لويس جاليجو الذي قاد إيبيريا منذ عام 2014 وهو اختيار يقول محللون إنه يشير إلى أنه لن يكون هناك تغير يذكر في توجه المجموعة.

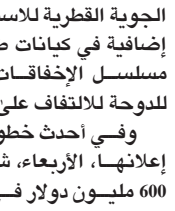
أكبر الباكر

زيادة مساهمتنا في شركات الطيران العالمية تدعم خططنا

ونسبت وكالة رويترز للرئيس التنفيذي للخطوط القطرية، أكبر الباكر، قوله "استثمارنا حتى الآن كان ناجحا جدا والإعلان عن زيادة مساهمتنا دليل على استمرار دعمنا لآي.أي.جي واستراتيجيتها".

وتكلفة زيادة حصة الشركة القطرية في آي.أي.جي القابضة 465 مليون جنيه إسترليني (604 ملايين دولار) على أساس سعر إغلاق سهم آي.أي.جي الثلاثاء الماضي.

وكان أول استثمار للخطوط الجوية القطرية في آي.أي.جي في عام 2015 بحصة 9.99 في المئة ورفعتها باطراد منذ ذلك الحين.

وتقول الشركة القطرية، التي تواجه منافسة شرسة من طيران الإمارات المملوكة لحكومة دبي والاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي، إن "استثماراتها في ناقلات أخرى لأغراض مالية في معظمها".

واضطرت الخطوط القطرية، التي تسير رحلات لأكثر من 160 وجهة، إلى التحليق على مسارات أطول لتفادي المجال الجوي لبعض جيرانها والمغلق في وجه طائراتها.

وحاولت الشركة تسريع وتيرة زيادة بعض حيازاتها بعد أن حظرت كل من السعودية والإمارات على وجه التحديد تحليق طائراتها في مجاليهما الجوي إثر خلاف سياسي. وعزت خسائرها الأخيرة إلى هذا السبب.

وتمتلك الشركة حصص أقلية في شركات طيران عالمية من بينها كاثاي باسيفيك وخطوط جنوب الصين، وقالت في وقت سابق من الشهر إنها مهتمة بمضاعفة حيازاتها في شركة لاتام إيرلاينز وتجري محادثات لشراء حصة في رواند إير.

وقال الباكر في الخامس من هذا الشهر إن "الشركة تجري محادثات لشراء 49 في المئة في شركة الطيران الأفريقية رواند إير وإنها مهتمة بمضاعفة حيازتها في مجموعة لاتام إيرلاينز إلى 20 في المئة".

ولا يسري الحظر على شركات الطيران غير القطرية التي تسير رحلات إلى الدوحة، مما يعني أنه يمكن لرواند إير نقل المسافرين من أفريقيا فوق المجال الجوي المغلق أمام الخطوط القطرية دون قيود.

تسير رواند إير رحلات إلى 29 وجهة أغلبها في أفريقيا لكن هناك أيضا رحلات لدبي وموميباي وبروكسل.

وأكدت رئيستها التنفيذية، إيفون مانزي ماكولو، لوكالة رويترز أن محادثات جارية لبيع حصة لكنها رفضت الإدلاء بالمزيد من التفاصيل.

وكانت الخطوط القطرية قد اتفقت في ديسمبر الماضي على شراء 60 في المئة في مطار جديد برواندا.

ويبدو أن هذه الخطوات الارتجالية تعكس المشكلة الحقيقية للشركة القطرية التي فقدت استثماراتها في شركات تملك حصة فيها أو رفض بعض الكيانات عقد شراكات معها.

وتمتلك الشركة حصة 49 في المئة في إير إيطاليا، التي قال المستثمرون بها في وقت سابق هذا الشهر إنها قيد التصفية بسبب "مشاكل مزمنة وهيكلية في السوق".

ويأتي انهيار الشركة الإيطالية، التي أعلنت الأسبوع الماضي عن توقفها نهائيا عن النشاط، بعد عامين ونصف العام من حصول الخطوط القطرية على حصة أقلية فيها.

وتصر الخطوط القطرية على أنها كانت مستعدة لمواصلة دعم الناقل، وقالت في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني "كنا مستعدين مرة أخرى للعب دورنا في دعم نمو شركة الطيران، لكن هذا كان يمكن تحقيقه فقط عبر التزام جميع المساهمين".

وتزعم الشركة، التي تكبدت خسائر بملايين الدولارات خلال العامين الماليين الأخيرين، أنها قدمت الدعم الممكن لإير إيطاليا وخطة عملها، بما في ذلك توفير الطائرات وطلب طائرات إضافية.

وأكدت أنها كانت "تؤمن إيمانا راسخا بشركة الطيران وبإمكاناتها المحتملة وأنها دعمت قرارات الإدارة وقامت بضخ رأس المال عند الحاجة".

وقال الباكر في وقت سابق العام الجاري لرويترز إن "الشركة قد تكون مهتمة بزيادة حصتها في لاتام وإنها تعمل مع المساهم الآخر فيها دلتا إيرلاينز".

زيادة حيازة الخطوط القطرية في آي.أي.جي المالكة للخطوط البريطانية تعقد مهمة تعويض خسائر الشركة

وأضاف "حين تتاح الفرصة المناسبة والسعر المناسب سندرس زيادة استثمارنا في لاتام"، مشيرا إلى أن الخطوط القطرية ستكون مهتمة بامتلاك حصة مساوية لدلتا، التي تحوز على 20 في المئة في حين تبلغ حصة القطرية عشرة في المئة.

وفاجأت دلتا القطاع حين أعلنت في سبتمبر أنها ستشتري تلك الحصة في مجموعة الطيران العاملة في أميركا الجنوبية بقيمة 1.9 مليار دولار

والعلاقات بين الخطوط القطرية ودلتا وشركات طيران أميركية عملاقة أخرى تشوبها خلافات منذ فترة، بسبب اتهامات بتلقيها دعما حكوميا غير عادل يشوه المنافسة ويهدر الوظائف في الولايات المتحدة.

وقد أبدت الخطوط القطرية اهتماما بشراء حصة في إنديجو الهندية والخطوط الجوية الملكية المغربية، لكن لم يتضح حتى الآن إلى أين وصلت تلك المحادثات.

وفاقمت شركة لوفتهانزا الألمانية متاعب الخطوط الجوية القطرية بعد أن أوصدت الباب أمام محاولات الاستثمار فيها مطلع ديسمبر الماضي.

وكانت الدوحة قد أظهرت إصرارا على رغبتها في الاستثمار في الشركة الألمانية، وظهر ذلك في تأكيد الرئيس التنفيذي للخطوط القطرية أن الشراكة مع لوفتهانزا تهدف إلى تعزيز خدمات النقل الجوي والسياحة في ألمانيا.

أبوظبي توسع نطاق شراكات القطاعين العام والخاص

طرح استثمارات في البنية التحتية بقيمة 2.7 مليار دولار

كشفت حكومة أبوظبي، الأربعاء، أنها تستعد لطرح عطاءات مشاركة جديدة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات استراتيجية تتعلق بالبنية التحتية في الإمارة، ضمن برنامج المسرعات التنموية "غدا 21"، والتي تؤكد الالتزام بأعلى معايير الجودة والبيئة والاستدامة.

أبوظبي - وسعت حكومة أبوظبي رهانها على الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص كأحد أبرز الخيارات في إطار تعزيز إنعاش النمو الاقتصادي للإمارة على أسس مستدامة.

وأعلنت أبوظبي، الأربعاء، عزمها طرح عطاءات شراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع البنية التحتية في الإمارة بقيمة 10 مليارات درهم (2.72 مليار دولار).

وتأتي هذه العطاءات ضمن مبادرة خاصة بالشراكات أطلقها برنامج أبوظبي للمسرعات التنموية (غدا 21)، والذي يهدف إلى دفع عجلة التنمية في أبوظبي عبر التركيز على الاقتصاد والمعرفة والمجتمعات.

وكان ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان قد اعتمد البرنامج بميزانية قدرها 50 مليار درهم (13.6 مليار دولار) ليتم استثمارها على مدى الأعوام الممتدة بين 2019 و2021.

ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) لرئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، محمد الشرفاء الحمادي، قوله "تعد عطاءات مشاريع البنية التحتية التي أعلنا عنها خطوة جديدة نحو تأكيد التزامنا تجاه تعزيز شراكتنا مع القطاع الخاص والعمل معا لدفع مسيرة التحول الاقتصادي لأبوظبي".

وأضاف الحمادي، الذي يرأس مكتب أبوظبي للاستثمار، "نؤمن بأهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد ونؤكد التزامنا بدعم هذا الدور باعتباره ركيزة أساسية لبناء مستقبل مستدام".

ويقوم برنامج غدا 21 بتأدية دور رئيس في تحقيق خطط أبوظبي ويستهل البرنامج عامه الثاني بخطوة مهمة تهدف إلى توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في المبادرات التنموية.

وأكد الحمادي أنه من خلال مبادرة شراكات القطاعين العام والخاص هذه، تمنح حكومة أبوظبي القطاع الخاص المزيد من الشفافية حول تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسة بأبوظبي وعمليات طرح العطاءات وترسيتها.

محمد الشرفاء الحمادي

القطاع الخاص عنصر فعال في التحول الاقتصادي لأبوظبي

وسيوفر النموذج الجديد من شراكات القطاعين مستويات أعلى من الشفافية لمقدمي العطاءات عبر تزويدهم بالإرشادات حول هياكل فرق العمل المشتركة وطرق العمل بين الحكومة والقطاع الخاص وتفصيل الإجراءات اللازمة لتخفيف المتطلبات التنظيمية بهدف تسريع عملية ترسية العطاءات.

ويعمل برنامج المسرعات على دفع النمو إلى آفاق جديدة عبر الاستثمار في الأعمال والابتكار والمجتمعات.

ويواصل البرنامج الاستثمار في الأعمال عبر هذه المبادرة الجديدة للشراكات بين القطاعين، والتي ستتيح الفرصة أمام القطاع الخاص للمشاركة مع مؤسسات حكومية في تطوير مشاريع البنية التحتية الرئيسة، ضمن قطاعات متنوعة مثل الخدمات الاجتماعية والبلدية والنقل.

وسيدعم نموذج الشراكات بين القطاعين نمو القطاع الخاص وتعزيز الاستدامة المالية، فضلا عن اعتماد أفضل ممارسات التنفيذ وتحقيق النتائج في مستوى الخدمات على الأجل الطويل.

ويندرج هذا التحرك في أعقاب إصدار رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قانونا في العام الماضي، بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وسيتعاون مكتب أبوظبي للاستثمار، التزاما برؤيته المتمثلة في جذب وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الإمارة، مع المؤسسات والكيانات الحكومية لتنفيذ هذا النموذج.

ويتولى المكتب، الذي تم تأسيسه بعد إصدار القانون، إعداد الخطط والبرامج الاستثمارية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وضمان ديمومة بيئة الأعمال والترويج للإمارة كوجهة جاذبة للاستثمارات المحلية.

كما تتضمن اختصاصاته اقتراح أساليب استثمار مبتكرة لدعم الشراكة بين القطاعين والمتابعة والإشراف على تنفيذ مشاريعهما بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وقامت أبوظبي في السنوات الأخيرة بتنفيذ مشاريع خطة التنمية عبر إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية وتعزيز معايير الشفافية لتطوير الاقتصاد والحد من اعتماد الإمارة على صادرات النفط وتنويع مصادر الدخل.

المركزي الكويتي يعزز خدمات التكنولوجيا المالية

الكويت - كثفت السلطات النقدية الكويتية جهودها بشأن استخدام التكنولوجيا المالية، التي باتت ملجأ للكثير من الدول لإتمام تعاملاتها دون الحاجة إلى الأوراق النقدية.

وأعلن بنك الكويت المركزي عن الانتهاء من وضع استراتيجية للأمن السيبراني للقطاع المصرفي للتعامل مع مخاطر القرصنة، في أحدث علامة على مساعي البلاد الرامية إلى وضع نفسها في مصاف رواد التكنولوجيا المالية في المنطقة.

وتهدف الخطة إلى رفع كفاءة الجهات الخاضعة لرقابة المركزي وتعزيز مرونتها في الاستجابة للمخاطر بالإضافة إلى تحديد آلية التبليغ عن الحوادث السيبرانية والاحتياطات الواجب اتخاذها وكيفية التنسيق بين البنوك.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لمحافظ المركزي، محمد الهاشل، قوله إن "بنك الكويت المركزي يسعى إلى تعزيز إجراءات الحماية وأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ظل التقدم التقني المتسارع".

وأوضح أن الجهود متواصلة للاستفادة من مزايا التكنولوجيا في القطاع المصرفي بالتعاون مع كافة البنوك المحلية لتعزيز الخدمات التكنولوجية المالية.

وتعمل في الكويت 10 بنوك، خمسة منها تقليدية وخمسة إسلامية، إضافة إلى فروع المصارف الأجنبية التقليدية والإسلامية.

ويتعين على البنوك تقديم خطة تقييم جاهزية القطاع المصرفي للتصدي للهجمات السيبرانية المحتملة، وفقا للضوابط الأمنية التي تم اعتمادها في دليل الحد الأدنى لمتطلبات ومعايير أمن المعلومات.

ويضم الإطار الاستراتيجي مجموعة مبادرات متكاملة تخص وضع آلية عمل لفريق أمن المعلومات للقطاع المصرفي وتحديد منهجية العمل والاختصاصات التفصيلية لأعضاء الفريق ومسؤولياتهم وفق سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وضمان عدم تضارب المصالح.

وأشار الهاشل إلى أن المبادرات تضمنت كذلك إعداد استراتيجية وخطة للأمن السيبراني للقطاع المصرفي ووضع المبادئ الأساسية للتعامل مع تلك المخاطر التي تشتمل على تحديد متطلبات الحوكمة وإدارة الأزمات.

وتشمل مسودة قواعد تنظيم البنك المركزي أيضا عمل مشغلي الأصول الرقمية، التي تشمل العملات المشفرة، وهي أصول رقمية تستخدم التشفير في تأمين المعاملات المالية.

وشدد المركزي الكويتي منذ سنوات على ضرورة التركيز على مسار الابتكار والإبداع في وقت يدخل فيه العالم عصر الثورة الصناعية الرابعة.

وقال الهاشل في ديسمبر الماضي، إن "التكنولوجيا المالية تعتبر فرصة للمؤسسات التي تدرك حجم التحولات وتحسن التعاطي معها، وهي في ذات الوقت خطر وجودي على المؤسسات الجامدة ضيقة الأفق".

مواكبة الابتكارات المصرفية

محمد الهاشل

نعكف على تطوير إجراءات الحماية للقطاع المصرفي

ولا تزال إصلاحات الكويت، التي يعتمد اقتصادها على الصناعة النفطية، تسير ببطء شديد قياسا بجيرانها في المنطقة، وخاصة السعودية والإمارات.

ووفق الأرقام الرسمية، تشكل عائدات الطاقة أكثر من 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، بينما يبلغ إنتاج البلاد النفطي 2.8 مليون برميل يوميا.

وتعاني الكويت كباقي دول الخليج والدول المنتجة للنفط من أزمة حادة نظرا لتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب الفائض في المعروض.

ورغم أن الكويت البلد الوحيد بين دول الخليج الذي لا يربط عملته المحلية بالدولار في التعاملات التجارية، لكن المحللين يرون أن هذا الأمر سيؤثر عليها مستقبلا مع استمرار الوضع الراهن.